

# تصاعد التحديات:

تداعيات استمرار السيسي  
لفترة رئاسية ثانية



The Tahrir Institute  
for Middle East Policy

مركز التحرير لسياسات الشرق الأوسط «تايمب» منظمة غير حزبية، وغير ربحية، تعمل من أجل توجيه السياسات الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الأبحاث الدقيقة، وجهود المناصرة محددة الهدف، التي تشجع الأصوات المحلية.

«تايمب» منظمة مسجلة ومعروفة تحت رقم 0٠١ (ج) (٣) بمقاطعة كولومبيا.

للمزيد من المعلومات عن أهداف المركز، وبرامجه، وللتعرف على الأحداث القادمة، برجاء زيارة موقعنا [www.timep.org](http://www.timep.org).

تم إنتاج هذا التقرير بالتعاون بين باحثين وزملاء المركز.

# المحتويات

المقدمة	٤
المؤسسات السياسية والقضائية	٥
الأمن، الإرهاب، والتطرف	٨
الأقليات الدينية	١٢
التنمية الاقتصادية	١٥
النوع الاجتماعي والجنسانية	١٩
الحقوق والحريات	٢٢

## مقدمة

كما كان متوقعا، أسفرت انتخابات مصر الرئاسية الأخيرة عن إعادة الانتخاب للرئيس عبد الفتاح السيسي لفترة رئاسية ثانية، بعد اقتراع تلاشت قبله كافة احتمالات انعقاد انتخابات حرة ونزيهة بعد أربعة أعوام من التقييد غير المسبوق لفرص التنظيم السياسي، لينتهي الحال باستبعاد أي منافس جاد لبقاء السيسي في الحكم. وحتى إن كانت انعقدت انتخابات تنافسية -نظرياً- فإنها لن تكن لتسفر سوى عن نفس النتيجة، ليس بالضرورة بسبب شعبية السيسي وإنما نتيجة استخدامه لمظلة الحرب على الإرهاب في سبيل إغلاق المجال العام، وتميرير تشريعات فضفاضة مكنت من مقاضاة وسجن آلاف من المعارضين السياسيين، وتضييق قبضة السيسي على مؤسسات الدولة.

إلا أن هذه الانتخابات لم تطرح تساؤلات فقط بشأن أحوال مصر اليوم، وإنما كذلك حول ما ستحملة السنوات الأربع القادمة في ظل منهج السيسي في الحكم الداخلي والعلاقات الدولية. ولا يمكن فهم هذه الاحتمالات دون فهم كيف وصلنا إلى هنا: لقد جاء السيسي إلى الحكم حاملاً وعوداً بتحقيق الأمن، والقضاء على التطرف، وحماية الأقليات، وتحسين الاقتصاد. ولكن هذا التقرير يعرض كيف اتسعت الفجوة بين خطاب السيسي وبين واقع البلاد طوال فترة رئاسته الأولى، حيث تعارضت السياسات المتبعة على هذه الأصعدة في أغلب الأوقات مع الوعود التي قطعها. والأكثر مدعاة للقلق هو أن التوجهات التي نستعرضها هنا ترحح أن يستمر التراجع في هذه الملفات في الفترة القادمة.

وإلى جانب حالة التراجع العام، يعرض التقرير بالتفصيل آثار أسلوب السيسي في الحكم على أوضاع مؤسسات الدولة والتفاعلات الاجتماعية-السياسية في المجتمع. وتتناول أقسام التقرير الستة الموضوعات التالية:

- المؤسسات القانونية والسياسية: حيث يظهر غياب مؤسسات الحكم التمثيلية الحقيقية، والتوسع في إصدار التشريعات التي تقوض سيادة القانون، وتهميش مؤسسات الدولة، وتعاضم تأثير الأجهزة الأمنية.
- الأمن والإرهاب والتطرف: حيث نعرض التصعيد المتبادل بين جماعات الإرهاب وبين الدولة، واستمرار الأعمال المسلحة في سيناء، والتغيرات التي طرأت على المؤسسة الأمنية التي يزداد تمركزها تحت طرف واحد.
- التنمية الاقتصادية: يستعرض هذا القسم التغيرات الإيجابية في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والاحتياج لقرض صندوق النقد الدولي والنتائج المترتبة عليه وعلى حزمة الإصلاحات المرتبطة به، والمخاوف بشأن الاستراتيجية الأوسع للتنمية الاقتصادية.
- النوع الاجتماعي والجنسانية: يسلط الضوء على المكاسب التي حققتها النساء (وحدود تلك المكاسب)، والأوضاع المتراجعة لكل من لا يلتزم بتصورات الدولة والمجتمع بشأن النوع والجنسانية.
- الحقوق والحريات: يتعرض هذا القسم للمخاوف المتصاعدة بشأن القيود على حريات التنظيم والصحافة والتعبير، واستعمال التعذيب مع حصانة من العقاب، وموانع التمتع بحقوق المحاكمة العادلة.

يظهر التقرير كيف تقود تلك الديناميات إلى التلاشي المقلق لأساسيات «العقد الاجتماعي» الذي تستند إليه الدولة الحديثة في حكم مواطنيها. فحالة التماهي بين سلطات الدولة الثلاث وانكماش النخبة الحاكمة إلى حلقة ضيقة من ضباط الجيش والأمن لا تمثل فقط علامة على سوء الحكم، وإنما من شأنها أيضاً أن تشكل خطراً على رئاسة السيسي نفسه وعلى استقرار مصر. إن استمرار هذا النهج الإقصائي في الحكم سيزيد من هشاشة النظام الحالي داخلياً وسيجعل من الصعب على الشركاء الدوليين التفاعل مع أطراف مصرية بخلاف الأجهزة الأمنية.



## ١- المؤسسات القانونية والسياسية:

### بماذا تعهد السيسي؟

حفلت خطب السيسي في بدايات توليه الرئاسة بالإشارة إلى خارطة الطريق نحو الديمقراطية (والتي تضمنت الاستفتاء على تعديل الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وغيرها من الالتزامات). ومع انعقاد أولى جلسات البرلمان الجديد بعد ذلك بعامين، أعلن السيسي اكتمال تنفيذ خارطة الطريق، في تجاهل لعدد من المبادئ المؤسسة لها (مثل حرية الصحافة وتحقيق العدالة الانتقالية وغيرها). بحلول إبريل ٢٠١٧ كانت أي إشارة لخارطة الطريق الديمقراطية قد اختفت تمامًا، وعاد العمل بحالة الطوارئ. وفي مقابلة مع صحف مملوكة للدولة في مايو ٢٠١٧ أكد السيسي على ضرورة استمرار حالة الطوارئ، ملمحًا إلى أنها ستستمر ويتم تطبيق صلاحياتها "دون تردد". وبينما استمر السيسي في التأكيد على "سيادة القانون" (مع توسيع تعريف المصطلح بما يسمح بتقييد الحقوق والحريات، كما يظهر في قسم الحقوق والحريات بهذا التقرير)

### فإن خطاب إعلان السيسي ترشحه في ٢٠١٨ أسقط بوضوح أي إشارات إلى أهمية

### الديمقراطية أو ضمان استقلالية السلطات.

ففي الخطاب الذي استمر ٦٦ دقيقة ذكر السيسي الديمقراطية مرتين فقط، وكانت إحداها في مجال إدانة "قوى الشر والظلام" التي تتخفى وراء دعوات الديمقراطية.

### ماذا حدث في الواقع؟

- مع عدم وجود برلمان طوال الشهور التسعة عشر الأولى من رئاسته، جمع السيسي في يديه بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واستخدم ذلك في إصدار ٢٦٣ مرسومًا جمهوريًا بقانون. تضمنت تلك المراسيم تشريعات مقيدة للنشاط السياسي لطلاب الجامعات، وقانونًا لمكافحة الإرهاب فرض قيودًا على حقوق وحريات المواطنين، وتعديلاً تشريعيًا يعاقب بالسجن المؤبد على تلقي أموال من الخارج، وقانونًا يسمح بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية على الأعمال المخلة بحماية المنشآت العامة.
- حصلت قائمة "في حب مصر" الانتخابية على أكثرية مقاعد البرلمان، لتتحول بعدها إلى ائتلاف برلماني بعنوان "دعم مصر"، حصل على مقعد رئيس مجلس النواب وأحد مقعدي وكيل المجلس. وكشف تحقيق **نيشره** موقع مدى مصر الإخباري المستقل أن تكوين القائمة والائتلاف جرى بواسطة جهاز المخابرات العامة، والذي احتفظ بتأثيره على المجلس بعد انتخابه. كما تضمن تشكيل مجلس النواب الحالي أكبر عدد من ضباط الأمن المنتخبين كنواب في تاريخ مصر الحديث، في إشارة إضافية إلى هيمنة أجهزة الأمن على أنشطة المجلس.
- منذ انعقاد أولى جلساته في يناير ٢٠١٦ اكتفى مجلس النواب في الأغلب بالتأييد الكامل للسلطة التنفيذية. قام المجلس بمراجعة التشريعات التي أصدرها السيسي، وعددها ٢٦٣، إضافة إلى تلك التي أصدرها قبله الرئيس المؤقت عدلي منصور (إجمالي ٣٤١ تشريعًا) في أول ١٥ يومًا على انعقاد المجلس. وجرى إقرار هذه التشريعات بطريقة شبه آلية، حيث لم يعترض المجلس سوى على **قانون** واحد يتعلق برواتب الموظفين المدنيين. أما القوانين التي صدرت عن المجلس من وقتها، فإن ثلاثة أرباعها جرت صياغتها بشكل كامل أو شبه كامل بواسطة الحكومة وليس من أعضاء البرلمان.
- حل قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره السيسي في ٢٠١٥ فعليًا محل حالة الطوارئ التي كانت قد انتهت في ٢٠١٢، حيث وسع القانون من قدرة السلطات على التماس الأحكام المشددة بما فيها الأعدام على أفعال عرفها القانون كجرائم إرهابية رغم كونها فضفاضة وواسعة النطاق بما يشمل أعمال العصيان المدني المشروع.
- بعد تفجيري أحد السعف ضد كنيستين في طنطا والإسكندرية في إبريل ٢٠١٧ عاد العمل مرة أخرى بحالة الطوارئ التي استمرت سارية من وقتها، ما كان من شأنه إحداث توسيع إضافي لسلطات أجهزة الأمن وإعادة تشكيل محاكم أمن الدولة طوارئ. كما تم إدخال تعديل على قانون الطوارئ نفسه لإعادة العمل بنظام الاعتقال الإداري دون اتهام أو محاكمة والذي كان ساريًا في عهد مبارك قبل أن تقضي المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته في ٢٠١٣. وانتظرت الحكومة بضعة أيام بعد التمديد الثاني لحالة الطوارئ قبل أن تعلن عودة العمل بها مجددًا، في تحايل متعمد على المادة الدستورية

في الخمسة عشر يوما الأولى  
من انعقاد البرلمان



مسودات قوانين  
٢٠١٦ إلى ٢٠١٧



■ ٧٥٪ بواسطة الحكومة

■ ٢٥٪ بواسطة البرلمان

## قانون الطوارئ

نافذة ٤٢/١٠ شهر من رئاسة السيسي

## المحافظين المعينين

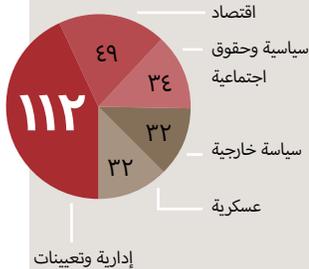


■ مدنيين  
■ شخصيات عسكرية/مخابراتية

## مركزية الحكم

أني مصر في الترتيب ١١٤ من أصل ١٨٢ حكومة

## مراسيم السيسي



التي تشترط الموافقة في استفتاء شعبي قبل مد العمل بحالة الطوارئ بعد مرور ستة أشهر على إعلانها. وأخيراً فقد أسفر **قرار** أصدره رئيس الوزراء شريف إسماعيل في أكتوبر ٢٠١٧ عن توسيع اختصاص محاكم أمن الدولة الطوارئ ليتجاوز ما كان ساريًا في عهد الرئيس المعزول حسني مبارك، فأصبح اختصاصها يشمل جرائم التظاهر أو التلاعب بأسعار السلع وغيرها.

• رغم الالتزام الوارد في المادة ٢٤١ من الدستور فقد فشل مجلس النواب في إصدار قانون العدالة الانتقالية في دور انعقاده الأول ولم يناقش الموضوع في أي من جلساته اللاحقة. بل إن جهود العدالة الانتقالية خفتت خلال الفترة الأولى من حكم السيسي، حيث استمرت انتهاكات حقوق الإنسان (انظر قسم الحقوق والحريات)، وتوقفت كافة أعمال لجان تقصي الحقائق التي جرى انشاؤها في ظل الحكومات السابقة، وألغيت أحكام القضاء الصادرة من قبل لمحاسبة مسؤولي عصر مبارك. حتى مبارك نفسه تلقى في ٢٠١٤ حكمًا **ببراءته** من نهم قتل المتظاهرين، وتم تأييد الحكم في ٢٠١٧.

• ظلت مصر بدون مجالس محلية طوال رئاسة السيسي، ولذلك فإن دراسة أجريت عام ٢٠١٦ وضعت مصر في المركز الأخير بين دول العالم في الحكم المحلي، وفي المركز رقم ١١٤ من بين ١٨٢ دولة في مقياس المركزية السياسية والمالية للحكم.

• قام السيسي بتعيين كافة المحافظين وفقًا للقانون، وازداد عدد ضباط الجيش والمخابرات المعينين في منصب المحافظ. ففي أوائل ٢٠١٨ كان ثمانية فقط من أصل ٢٧ محافظًا من المدنيين.

• **استمر** تعرض النشطاء المعارضين وأصحاب الأصوات الناقدة للحبس الاحتياطي المطول والأحكام القضائية المسيئة من المحاكم العادية أو دوائر الإرهاب المتخصصة، أو المحاكم العسكرية، في مؤشر على تزايد تسييس القضاء في ظل حكم السيسي. **وتعرضت** النشطة المدنية المصرية- الأمريكية آية حجازي ورفاقها المتطوعون في نفس المنظمة المدنية للحبس الاحتياطي لفترة تجاوزت الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون وهو ستان. وحكم القضاء بعدها ببراءة حجازي من كافة الاتهامات إلا أنها ظلت رهن الاحتجاز حتى انعقد اجتماع قمة بين السيسي والرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأعيد فتح قضية التمويل الأجنبي سيئة السمعة والتي كانت قد استمرت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وتشير التقارير أنها أصبحت تستهدف ٣٧ منظمة مدنية محلية، فيما لوحق نشطاء حقوق الإنسان بقرارات التحفظ على ممتلكاتهم ومنعهم من السفر، بل وصل الأمر إلى **الاحتجاز المؤقت** في حالة الناشطة والمحامية عزة سليمان.

• بعد موافقة السلطة التنفيذية على نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية- وهو القرار الذي تسبب في انتقادات شعبية واسعة النطاق- حكمت المحكمة الإدارية العليا بإبطال قرار السيسي في يناير ٢٠١٧. غير أنه بحلول شهر مارس ٢٠١٨ قضت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء كافة الأحكام الصادرة بشأن القرار، قبل زيارة قام بها للقاهرة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

• في إبريل ٢٠١٧ أصدر مجلس النواب قانونًا منح السيسي سلطة تعيين رؤساء الهيئات القضائية (محكمة النقض، وهيئة النيابة الإدارية، ومجلس الدولة الذي يشمل المحكمة الإدارية العليا)، وهي السلطة التي كانت تمارسها في السابق المجالس القضائية التي ترأس تلك الهيئات والتي كانت تلتزم في الأغلب بمبدأ الأقدمية. وتسبب القانون في احتجاجات علنية عارضت تدخل السلطة التنفيذية في أعمال القضاء، وما زالت الطعون على دستورية القانون منظورة أمام القضاء.

• رغم نص دستور ٢٠١٤ على استقلال الجامعات، فقد تعرض ذلك الاستقلال لتراجع ملحوظ في عهد السيسي. فقد أصدر السيسي قرارًا جمهوريًا أعاد العمل بنظام تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بعد أن كانت الجهود اللاحقة لانتفاضة ٢٠١١ قد نجحت في تعديل التشريع بما يسمح بانتخابهم. كما أدى مرسوم آخر أصدره السيسي في ٢٠١٤ إلى اعتبار الجامعات جزءًا من "المنشآت الحيوية" وكفل للجيش سلطة تأمينها. **وكشف** تقرير أصدرته مؤسسة حرية الفكر والتعبير عن أن القانون الجديد أدى إلى زيادة هائلة في التواجد الأمني داخل الجامعات.

## ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

على مدى السنوات الأربع التالية لانتخابه رئيسًا

### نجاح السيسي في الهيمنة على المؤسسات القانونية والسياسية المنوط بها الإشراف والرقابة على سلطاته.

وفي حال استمر هذا التوجه في تركيز الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية فإن ذلك سيعني المزيد من الانكماش في قدرة تلك المؤسسات على أداء دورها في تقييد سلطة السيسي خلال فترته الثانية، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية لأداء هذا الدور. ففي غياب خطط لإجراء انتخابات المحليات، واستمرار تعيين المحافظين بواسطة السيسي نفسه، وعودة البرلمان إلى الحالة الزبونية التي كان عليها في عهد مبارك، فإن النواب لن يشعروا باحتياج للاستجابة لتطلعات ناخبهم. وحتى في الحالات النادرة التي سيواجه فيها السيسي تحدياً لسلطته فإن من غير المتوقع أن يعبر ذلك التحدي عن الصالح العام، وإنما سينتج في الأغلب عن تعارض مصالح أطراف داخل الدولة (كما ظهر في حالات قانون الهيئات القضائية وقانون الخدمة العامة أو الأحكام القضائية المتعارضة فيما يخص تيران وصنافير). وبينما تستمر المؤسسات في تقنين وحماية مصالح السلطة التنفيذية فإن المخاوف تظل حاضرة من صدور تشريعات فضفاضة بل وتطبيقها بالشكل الذي يروق للسيسي.

تقود هذه الديناميات إلى انكماش مقلق في سيادة القانون ومبادئ «العقد الاجتماعي» الذي تعتمد عليه الدولة الحديثة في حكم مواطنيها. ففي غياب التمثيل الفعال لا توجد أمام المواطنين قنوات مؤسسية رسمية يمكنهم من خلالها التفاعل مع حكومتهم والتعبير عن مطالبهم. وبالنسبة للكثيرين منهم فإنهم لا تجمعهم بالدولة إلا علاقات فردية تمر من خلال أجهزة الأمن والمراقبة. ويظهر التخوف نفسه فيما يخص علاقات مصر الخارجية، حيث تعبر كل من وزارة الخارجية ومجلس النواب بشكل متزايد عن رؤية السيسي وحده. وبالتالي فإن هذا الضعف المتواصل في استقلالية المؤسسات وتلاشي إمكاناتها يثيران القلق بشأن استقرار البلاد خلال الفترة الرئاسية الثانية.

## ٢- الأمن والإرهاب والتطرف:

### بماذا تعهد السيسي؟

تميز الظهور العام للسيسي منذ انتخابه (وحتى قبل ذلك) بخطاب يضع الأمن على رأس قائمة أولوياته. فقد قدم نفسه في الصورة الكلاسيكية لرجل الدولة القوي، القادر على إنقاذ البلاد من التهديدات الوجودية لبقائها وفرض الأمن بكافة الطرق الضرورية. في خطابه أمام المحافل الدولية أضاف السيسي عناصر أخرى لمهمته، حيث أشار إلى ضرورة «المنظور الشامل» في نقاش مع شون هانيتي في سبتمبر ٢٠١٧، وأقر بالحاجة إلى الجهود التنموية والإصلاحات الاجتماعية والسياسية في الرياض في مايو من العام نفسه. أما داخل البلاد فإن خطاب السيسي بشأن الأمن خلا من تلك الإشارات ليقتصر فقط على العمل من خلال أجهزة الأمن «بقوة وحسم وكفاءة». وبعد مذبحه مسجد الروضة في نوفمبر ٢٠١٧ «باستخدام كل القوة الغاشمة الضرورية». وفي خطاب إعلان ترشحه لفترة ثانية في يناير ٢٠١٨ ذكر السيسي الحفاظ على الأمن كواحد من أربعة أهداف أساسية، تتحقق عبر تقوية قدرات الجيش.

### ماذا حدث في الواقع؟

• عندما كان وزيراً للدفاع طلب السيسي تفويضاً شعبياً لمكافحة الإرهاب في يوليو ٢٠١٣؛ وخلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر من ذلك العام شهدت البلاد ارتفاعاً في عدد الهجمات الإرهابية، التي وصل عددها إلى ٢٦١ هجوماً. ومع تولي السيسي رئاسة الجمهورية في مايو ٢٠١٤ كان متوسط عدد الهجمات في تلك السنة قد انخفض إلى ما لا يزيد عن ٣٠ هجوماً كل شهر. من وقتها شهدت الهجمات صعوداً وهبوطاً ولكنها في المجمل زادت بمعدل الضعف، حيث تم رصد متوسط ٦١ هجوماً كل شهر خلال السنوات الأربع لفترة رئاسة السيسي الأولى.

• شهدت الوفيات الناتجة عن تلك

الهجمات -خاصة في صفوف المدنيين-

ارتفاعاً شديداً خلال الفترة الرئاسية الأولى:

فقد شهدت السنة السابقة على انتخاب

السيسي مصرع ثمانية مدنيين في هجمات

إرهابية كل شهر في المتوسط، بينما بلغ

المتوسط نفسه مقتل ٢٦ مدنياً كل شهر

خلال السنوات الأربع من رئاسته.

• تدهور الوضع الأمني في شمال

سيناء بشدة في ظل حكم السيسي. عند

انتخابه رئيساً كانت جماعة أنصار بيت

المقدس المحلية المسلحة نشطة في تنفيذ

هجمات خاطفة ضد المراكز الأمنية

وأحياناً ضد خط الغاز الموصل لإسرائيل.

وبمجرد مرور بضعة أشهر على انتخابه

أعلنت الجماعة مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية، لتتحول إلى «ولاية سيناء»، التي سعدت بشكل مضطرب من

هجماتها ضد مؤسسات الدولة، لتنتهي إلى إعلان مسؤوليتها عن أكثر من ٨٦٠ هجوماً أسفر عن مصرع ٣٠٩ من

المدنيين و٤٩٣ من قوات الأمن على الأقل منذ الإعلان عن تشكيلها.

• شهد حكم السيسي ظهور فاعلين مسلحين جدد في كافة أنحاء البلاد. وبينما بدا أن أجهزة الأمن قد

نجحت في تحييد تنظيم «أجناد مصر» الموالي لتنظيم القاعدة، والذي نشط في أنحاء مختلفة من مصر خارج

سيناء طوال عام ٢٠١٤، فإن تنظيمات إرهابية جديدة ظهرت بدلاً منه، مثل العقاب الثوري وحسم ولواء الثورة،

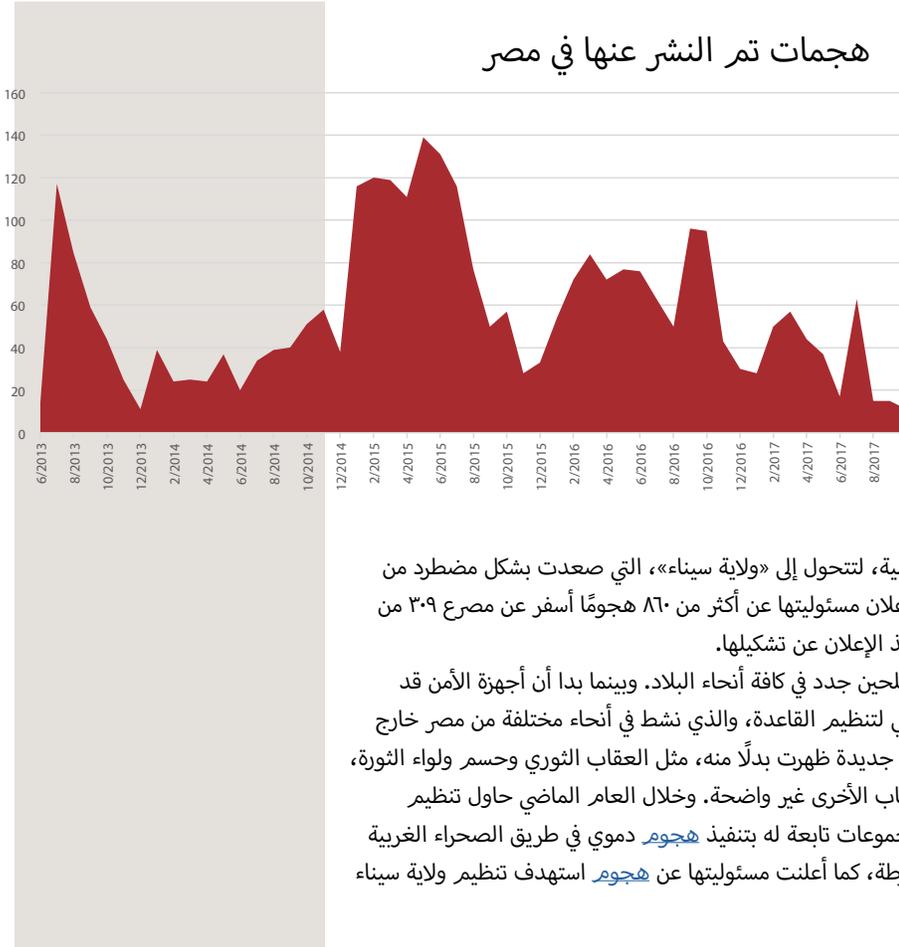
وهي تنظيمات لا زالت صلاتها بشبكات الإرهاب الأخرى غير واضحة. وخلال العام الماضي حاول تنظيم

القاعدة إعادة تأسيس نفسه، حيث قامت مجموعات تابعة له بتنفيذ هجوم دموي في طريق الصحراء الغربية

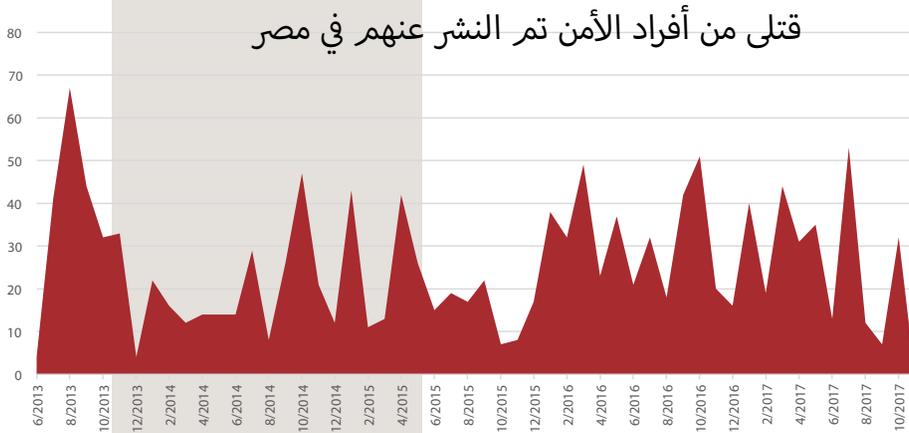
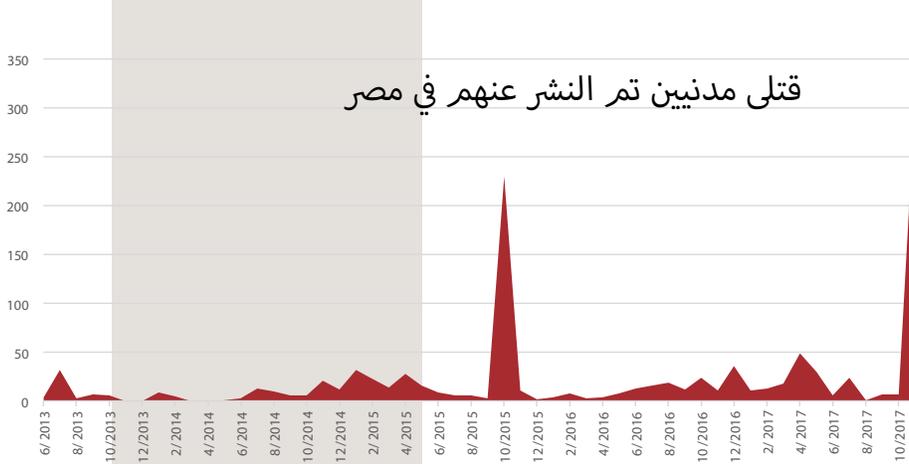
أسفر عن مصرع ما بين ١١ و٥٠ من قوات الشرطة، كما أعلنت مسؤوليتها عن هجوم استهدف تنظيم ولاية سيناء

في نوفمبر ٢٠١٧.

### هجمات تم النشر عنها في مصر



- وتشير الاشتباكات بين التنظيمين إلى تطور مقلق في شمال سيناء، حيث إن ظهور ميليشيات تابعة للدولة ومجموعات قبلية مسلحة إلى جانب المسلحين المواليين لتنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة قد أسفر عن تزايد الفاعلين المسلحين على الساحة. وبذلك فإن الدولة بدلاً من أن تواجه تهديدًا إرهابيًا منفردًا أصبح عليها أن تواجه دينامية معقدة تشكل تحديًا إضافيًا أمام سيادة القانون وتتطلب خطة فاعلة لعملية نزع السلاح وتفكيك التنظيمات وإعادة إدماج عناصرها في المجتمع.
- بالتوازي مع ظهور تلك التغيرات والمؤشرات خاضت الدولة حملات كبرى لمكافحة الإرهاب قادتها القوات المسلحة والشرطة المدنية، وذلك في سبيل تحقيق الوعود التي قطعها السيسي في حملته الانتخابية في ٢٠١٤ وفي تصريحات لاحقة. وبدعم من كل الولايات



- المتحدة وفرنسا وروسيا وإسرائيل (سواء في صورة تصريحات علنية إيجابية، أو التعاون الاستخباراتي، أو تقديم الأسلحة، لكن دون المشاركة بقوات على الأرض) أعلنت مصر أنها نفذت ١٦٥٩ عملية لمكافحة الإرهاب، بينما أشارت تقارير صحفية إلى ١٣٣٢ عملية إضافية منذ تولي السيسي الرئاسة.
- تعرضت عمليات الحكومة المصرية لمكافحة الإرهاب لاتقادات على خلفية عدم تمييزها بين المسلحين والمدنيين. فقد جرى اعتقال أكثر من ٢٢ ألف شخص بسبب جرائم تتعلق بالإرهاب منذ انتخاب السيسي، أغلبهم بسبب جرائم غير عنيفة، ونصفهم على الأقل يزعم انتمائهم للإخوان المسلمين.
- خلال الفترة نفسها، تشير التقارير إلى مقتل أكثر من ٦٢٠٠ شخص في عمليات مكافحة الإرهاب، كان ٩٦٪ منهم في شمال سيناء. لكن أغلب التقديرات بشأن عدد

العناصر الإرهابية النشطة في تلك المنطقة تشير إلى أن عددهم لا يتجاوز الألف. وأشار مقطع فيديو جرى [تسجيله](#) في فبراير ٢٠١٧ مخاوف إضافية بشأن عمليات القتل خارج نطاق القانون التي يتم تسجيلها فيما بعد كحالات وفاة أثناء عمليات مسلحة.

- خلال فترة رئاسته الأولى أصدر السيسي أو صدق على عدد من القوانين والتعديلات التشريعية المتعلقة بمكافحة الإرهاب: من بينها قانون في ٢٠١٤ [نظم](#) إدراج التنظيمات والأفراد في قوائم الإرهابيين، و**قانون جديد لمكافحة الإرهاب** في ٢٠١٥، وتعديلات وسعت

من نطاق المؤسسات التي تعتبر منشآت عامة (وبالتالي تخضع لاختصاص القضاء العسكري)، وإعلان لحالة الطوارئ في شمال سيناء في أكتوبر ٢٠١٣، ثم إعلان حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد في إبريل ٢٠١٧، مع تمديدها بشكل منتظم. وكان من شأن هذه القوانين والتعديلات (إضافة إلى تشريعات مكافحة الإرهاب القائمة من قبل) أن وسعت من تعريف الأعمال الإرهابية، وزادت من عدد الجرائم التي تعد إرهابية، وعززت من سلطات الحكومة وأجهزة الأمن في التعامل مع تلك الأعمال.

- احتوى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في ٢٠١٥ على نص يجرم نشر معلومات أو إحصاءات بشأن عمليات الإرهاب تخالف التقارير الرسمية الصادرة عن الدولة. وجاء هذا النص ليضيف إلى تقارير بشأن مضايقه (وأحياناً اعتقال الصحفيين)، وتزايد تحكم الدولة في وسائل الإعلام، وإصدار قرارات بحظر النشر، ومنع الصحفيين من الدخول إلى مناطق بعينها (خاصة في شمال سيناء)، واستمرار الهجوم على المجتمع المدني، ليؤدي كل ذلك إلى غياب الشفافية بشأن كافة الأمور الأمنية وذلك بشكل متزايد منذ ٢٠١٤.
- مع انتهاء مهلة الترشح للانتخابات الرئاسية في ٢٠١٨ أعلن الجيش عن «عملية سيناء الشاملة ٢٠١٨» لمواجهة الإرهاب في سيناء، وذلك تنفيذاً لتعهد كانت الدولة قد قطعت في أعقاب أسوأ هجوم إرهابي شهدته البلاد حين قُتل ٣١١ شخصاً في مسجد الروضة شمالي سيناء في نوفمبر السابق. وظهر السيسي بكثافة في البيانات الصادرة عن القوات المسلحة، مؤكدة على قيادته الشخصية للعملية، حيث ارتدى الزي العسكري أثناء زيارة منشآت تابعة للقوات المسلحة. وقبل بدء العملية سعدت أجهزة الأمن من استهدافها للتغطية الصحفية المستقلة من داخل سيناء، وفرضت حصاراً شبه كامل على العريش، عاصمة محافظة شمال سيناء، بغرض دفع الإرهابيين إلى الظهور من مخابئهم. وحتى هذه اللحظة أعلن الجيش عن مصرع ١٢١ عنصر واعتقال ٢٨٣٢ آخرين في سياق العملية.
- شهدت وزارة الداخلية تغييرات داخلية بغرض منح الأولوية لأنشطة التحريات المحلية والإجراءات الاستباقية في مواجهة التهديدات الأمنية الحقيقية أو المحتملة. وكان وزير الداخلية مجدي عبد الغفار قد شغل في السابق منصب رئيس قطاع الأمن الوطني، كما كان قبلها ضابطاً رفيع المستوى في جهاز مباحث أمن الدولة قبل تغيير اسمه، وقام منذ توليه الوزارة بتعيين ضباط من هذين الجهازين في العديد من المناصب داخل الوزارة.
- شهدت البلاد أيضاً ترقبات وإقالات وتغييرات أخرى دون أي شرح علني ولم تؤد إلى تغييرات تذكر. فقد أنشأت القوات المسلحة قيادة مشتركة جديدة لمنطقة شرق قناة السويس ومكافحة الإرهاب في يناير ٢٠١٥، وتولى الفريق أسامة عسكر رئاستها من وقتها. ومنذ أكتوبر ٢٠١٧ وحتى الآن أقدم السيسي على إقالة كل من اللواء خالد فوزي مدير المخابرات العامة والفريق محمود حجازي رئيس أركان القوات المسلحة، وكلاهما كان من المستشارين المقربين للسيسي.

## ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

شهدت السنوات الأولى من رئاسة السيسي توسعاً هائلاً في المكون الأمني للحكم، والذي لم يعد يقتصر على المؤسسات التقليدية كالقوات المسلحة والشرطة وإنما امتدت سيطرته لتشمل التشريعات والمجتمع المدني والخطاب السياسي والمجال العام، وكل ذلك في إطار الحرب على الإرهاب. وكان السيسي قد أشار بالفعل إلى استعداده للاستمرار في هذه الاستراتيجية بل وتصعيدها منذ ما قبل انتخابه. غير أن هذا التوجه لم يؤد إلا إلى حلقة من التصعيد المتبادل، حيث يؤدي كل هجوم إرهابي جديد إلى المزيد من التوسع والتشدد في الإجراءات الأمنية. ولا تبدو أية مؤشرات على حدوث تغيير يذكر في هذا التوجه خلال الفترة الثانية من رئاسة السيسي. وبينما انخفض عدد الهجمات داخل القاهرة، إلا أن الجماعات الإرهابية لا زالت متواجدة داخل البلاد، ولا يزال خطر مهاجمة الأهداف الرخوة كالمدنيين والمسيحيين قائماً بغرض الاستمرار في استعراض القوة في أثناء «الحرب على الإرهاب». كما أن القمع المصاحب لتلك الحرب على الإرهاب خلف شعوراً بالظلم في أوساط المجتمع، دون مجال يذكر لانتعاش العدالة. ومن شأن ذلك أن خلف وراءه تربة خصبة لتنظيمات الإرهاب الدولي لتجنيد عناصر جديدة، وهو ما أشارت إليه إصدارات حديثة لتنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة. يبدو هذا التوجه الأمني والطاغي والمتوسع للسيسي في أوضح صورته في شمال سيناء، التي لم تعد تمثل فقط تحدياً أمنياً وإنما شاغلاً إنسانياً أيضاً. فقد شهدت المحافظة خلال عملية سيناء ٢٠١٨ نقصاً حاداً في الأطعمة الأساسية والسلع الضرورية، فضلاً عن قطع الاتصالات والتقييد الشديد لحرية الحركة. وبسبب غياب الشفافية فإن هذه الشواغل الإنسانية يسهل استخدامها في إصدارات الجماعات الإرهابية. كما أن تزايد عدد الفاعلين المسلحين وغياب أي استراتيجية لنزع السلاح وتفكيك التنظيمات وإعادة الدمج المجتمعي تزيد من فرصة استمرار الصراع، حتى مع تحقيق بعض النجاحات في الحد من قوة «ولاية سيناء». وتوجد تبعات إقليمية كذلك لاستمرار هشاشة الوضع الأمني في تلك المنطقة (وكذلك على الحدود الغربية مع ليبيا)، حيث يظهر خطر انتقال الجهاديين من سوريا والعراق إلى هناك، وكذلك تبعات دولية فيما يتعلق باستمرار الحرب الدولية على الإرهاب.

## ٢- الأقليات الدينية:

### بماذا وعد السيسي؟

صعد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى قمة السلطة وسط مخاوف من أن حكم الإخوان المسلمين سيجعل مصر أكثر محافظة وأقل تسامحًا مع الأقليات الدينية، لذلك حرص السيسي على الظهور في صورة الحامي لتلك الأقليات. كان السيسي أول رئيس **يشارك** في قداس الميلاذ القبطي، في تأكيد على وحدة المسيحيين والمسلمين تحت راية وطن واحد. وتكررت تلك الإشارات إلى الوحدة الوطنية في خطابات السيسي بشأن مسيحيي مصر، والذين يمثلون قرابة ١٠ في المائة من السكان. ومجددًا في قداس الميلاذ في ٢٠١٨ **قال** السيسي: «أنتم أهلنا. أنتم منا. نحن واحد. ولن نفرقنا أحد». وإلى جانب تلك التصريحات فإن السيسي ركز أيضًا على ضرورة إعادة ترميم الكنائس التي تعرضت للحرق في الفترة التي تلت توليه الحكم، **وتعهد** في يناير ٢٠١٥ أنه «بحلول العام القادم لن تبقى كنيسة واحدة أو منزل واحد لم يتم ترميمهم».

غير أنه بينما طالب السيسي بالإصلاح الديني -إلى درجة **الدعوة** في ٢٠١٥ إلى ثورة دينية- فإن هذه المطالبات جاءت في سياق مكافحة التطرف، ولم يتعرض السيسي لمسألة التسامح مع من هم خارج ما أطلق عليه الإسلام السني «المصري» أو المسيحية، كما لم يتطرق إلى مسألة حماية حرية العقيدة للأقليات الدينية الأخرى.

### ماذا حدث في الواقع؟

• تم توثيق المئات من الحوادث الطائفية خلال فترة رئاسة السيسي الأولى، لكن أغلب مرتكبي الاعتداءات أفلتوا من العدالة وفشلت الشرطة عادة في التحقيق المناسب في تلك الحوادث. واستمر استخدام جلسات الصلح العرفي، التي نادراً ما تحقق العدالة للضحايا، بدلاً من المحاكمات العادية. وأدت شائعات العلاقات العاطفية بين أتباع الديانتين إلى عدد من حوادث العنف، كان أشهرها في ٢٠١٦ حين تعرضت والدة مسيحي مرتبط بعلاقة مع فتاة مسلمة إلى التجريد من ثيابها وجرحها في شوارع مدينة المنيا.

• قام المسؤولون المحليون المتشددون في عدة مناسبات بمداومة مقاهي ومطاعم فتحت أبوابها خلال ساعات الصيام في شهر رمضان، في انتهاك لحرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين الملتزمين. واستمر تشويه الشيعة على يد المسؤولين الحكوميين وفي وسائل الإعلام في حملات ممولة من الدولة «لمواجهة التشيع»، وفي حالة واحدة على الأقل تعرضت أسرة تحولت إلى المذهب الشيعي إلى الإخلاء القسري من منزلها. وأمرت محكمة بوقف الاحتفال السنوي بمولد أبو حصيرة الذي يشارك فيه زائرون يهود من خارج مصر بالأساس.

• مرر مجلس النواب قانون بناء الكنائس خلال دور انعقاده الأول في أغسطس ٢٠١٦، وهو القانون الذي كرس الفصل بين إجراءات بناء الكنائس والمساجد. ولم يبدل القانون فعليًا الممارسات السائدة في عهد مبارك بشأن بناء الكنائس، وإنما قام بتقنين تفويض الصلاحيات للمحافظين المحليين ليقرروا الموافقة على بناء أو ترميم أو توسيع الكنائس. غير أن القانون أضاف الصفة القانونية على الكنائس التي تم بناؤها دون ترخيص في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. وبحلول الثاني من مارس ٢٠١٨ كانت الحكومة قد منحت تراخيص لـ ٥٣ كنيسة من بين ٣٧٣٠ طلبًا جرى تقديمها.

• لم ينتج عن مناقشة وتمير قانون بناء الكنائس وضع نهاية للاحتكاكات الطائفية الناتجة عن شائعات بناء كنائس جديدة. فقد أدت هجمات جماعية من الأهالي عند سماعهم لشائعات بشأن وجود أو إنشاء كنائس غير مرخصة إلى تدمير الممتلكات في عدة حوادث بعد صدور القانون.

• بينما لا توجد إحصاءات أو توثيق دقيق بشأن الكنائس التي تعرضت للتدمير في هجمات ٢٠١٣ فإن غالبيتها قد جرى إعادة ترميمها، في أغلب الأحوال بواسطة الحكومة أو القوات المسلحة، ولم يعد هذا الملف محل شكاوى واسعة من قبل المسيحيين.

• اتخذ الإرهاب طابعًا طائفيًا متزايدًا، حيث وقعت هجمات مثل **تفجير** الكنيسة البطرسيّة للأقباط الأورثوذكس في القاهرة

هجمات  
طائفية تحت  
حكم السيسي

٣٦٣

قتلى في هجمات  
طائفية تم النشر  
عنهم

٤١٤

- في ٢٠١٦، وتفجيري أحد السعف في كاتدرائتي الإسكندرية ووطناء، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها جميعاً. واستمرت الهجمات على قوات الشرطة المتمركزة خارج الكنائس بدرجة شبه منتظمة منذ ٢٠١٣.
- شهدت سيناء في ٢٠١٦ اغتيال كاهن قبطي على يد «ولاية سيناء» التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وقطع رأس شيخ صوفي اتهمته الجماعة بالهرطقة، ثم تطورت تلك الهجمات إلى موجة من العنف الطائفي في مطلع ٢٠١٧ أسفرت عن تهجير أقباط شمال سيناء. كما امتد البعد الطائفي أيضاً ليؤدي لأشد الهجمات الإرهابية دموية في مصر، عندما قتل ٣١١ شخصاً داخل مسجد كان قد تلقى قبلها تحذيراً من مهاجمته ما لم تتوقف إقامة الشعائر الصوفية بداخله.
  - استمرت محاكمات مواطنين بتهمة ازدراء الأديان خلال الفترة الرئاسية الأولى للسياسي، وذلك على الرغم من الحماية التي يكفلها دستور ٢٠١٤ لحرية المعتقد كحق لا يجوز انتهاكه (وإن كان الدستور كفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة أماكن العبادة فقط لأتباع «الديانات السماوية» مستثنياً البهائيين وربما الشيعة وغيرهم من الأقليات الدينية في البلاد). وفي ٤١٪ من قضايا ازدراء الأديان التي استند بعضها لأدلة واهية مثل عبارات على فيسبوك- كان المتهمون من المسيحيين. ووفقاً للجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية العالمية فإن أغلب اتهامات ازدراء الأديان في عام ٢٠١٤ تم توجيهها لمسلمين سنة، لكن أغلبية الأحكام القضائية الصادرة بالحبس بنفس التهمة صدرت بحق مسيحيين وشيعة وملحدين. وجاءت بلاغات ازدراء الأديان من طرف مؤسسة الأزهر التابعة للدولة، وأدت إلى مقاضاة مسلمين لا يلتزمون بتفسير الدولة الرسمي للإسلام. وفي عام ٢٠١٦ رفضت وزارة العدل محاولة في مجلس النواب لتعديل مادة قانون العقوبات المتعلقة بازدراء الأديان.
  - مارست الحكومة كذلك أشكالاً أخرى من العقاب الأخلاقي لم تتخذ أشكالاً طائفية. وتضمن ذلك فرض قيود على حرية دراسة وتوثيق المسائل الطائفية (كما في حالة اعتقال مينا ثابت من المفوضية المصرية للحقوق والحريات لعدة أسابيع في ٢٠١٦)، ومقاضاة الفنانين والروائيين لتهم أخلاقية (كما في حالة محاكمة الروائية أحمد ناجي وناشره)، وقضايا ازدراء الإسلام ضد مسلمين (كما في حالة الشاعرة فاطمة ناعوت أو مقدم البرامج إسلام بحيري)، ومحاكمة أشخاص آخرين بتهم ارتكاب أفعال «غير أخلاقية» (كالإلحاد أو المثلية الجنسية، انظر المزيد في قسم النوع الاجتماعي والجنسانية من هذا التقرير).

## ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

**بينما تحدث السيسي مراراً عن ضرورة حماية المسيحيين وإصلاح الخطاب الديني، فإنه لم يوجه مؤسسات الدولة لمعالجة الأسباب المؤدية للانقسام الطائفي، ولذلك فلا يوجد سبب كبير للتفاؤل بتحسين الوضع خلال فترة رئاسته الثانية.**

تتمتع الطوائف المسيحية المعترف بها بالقدرة على التفاعل مع الحكومة، وتعتبر عدة مؤسسات سنوية جزءاً من النظام، لكن ضعف التزام النظام والنخبة الحاكمة بمبادئ المساواة والمواطنة والحقوق المتساوية والحرية الحقيقية للدين والمعتقد لكافة المصريين يرجح أن تستمر معاناة الأقليات بالذات. ولم يرحب الأزهر وغيره من المؤسسات الإسلامية الكبرى ذات التأثير الهام على السياسات والممارسات بدعوة السيسي العلنية للإصلاح، ومن المستبعد أن ينفق السيسي الكثير من رأسماله السياسي على هذه المعركة خوفاً من ردة فعل قوية من الأزهر والغالبية السنية المحافظة من المصريين. وبسبب غياب الإرادة السياسية المطلوبة لحماية حقوق الأقليات وضعف سلطة الدولة خارج المراكز الحضرية الكبرى فإن الهجمات الجماعية الطائفية ستستمر دون مؤشرات للتغيير خلال فترة السيسي الثانية.

لم يقدم السيسي على خطوات لتعيين أفراد من الأقليات الدينية في مناصب حكومية رفيعة، فقد أشارت تقارير حديثة من لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية العالمية مراراً إلى ضعف تمثيل الأقليات في مجلس الوزراء وهياكل الأجهزة الأمنية. وبينما تم إشراك القيادات الكنسية المسيحية في صنع القرارات المرتبطة بطوائفهم -خاصة في قانون بناء الكنائس- فإن تلك القيادات خارج القاهرة تشكو من ضعف الحماية الفعالة من قبل الدولة، وليس من المتوقع أن ينخفض الاعتماد على المجالس العرفية. ولا تتمتع الأقليات الدينية من غير المسيحيين بأي تأكيد يذكر من أية جهة. فالقيادات الإسلامية والمسيحية دائمة الهجوم على المسائل الاجتماعية للإلحاد، بينما ينظر إلى الأقليات شديدة الصغر من الشيعة والبهائيين بوصفهم غير مسلمين. وبينما تدعم منظمات حقوقية عدة حرية الضمير والممارسة الدينية الكاملة، فإن الهجوم على المنظمات المدنية لا يبشر بالخير بالنسبة لممارسي تلك الحريات.



## ٤- التنمية الاقتصادية:

### بماذا وعد السيسي؟

فيما يخص التنمية الاقتصادية بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسي حكمه بإطلاق تحذيرات متكررة بشأن احتياج البلاد إلى الاستثمارات من أجل دفع الاقتصاد المتراجع: ففي مؤتمر التنمية الاقتصادية لمصر المنعقد في مارس ٢٠١٥، والذي جاء بمثابة فاعلية لجمع التبرعات من أجل تشجيع الاستثمار في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة، **صحح** السيسي بأن البلاد في حاجة لما لا يقل عن ٢٠٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار من أجل حل مشاكلها، دون أن يشير بشكل جاد إلى إصلاحات طويلة الأمد.

وعندما ظهر بوضوح من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي أن مصر ستحتاج إلى تطبيق إصلاحات صعبة كشرط لتلقي قرض بعدة بلايين من الدولارات -وهو القرض الذي كانت مصر قد ترددت في السابق في قبوله بسبب صعوبة الشروط المرتبطة به- بدأ السيسي في الحديث بشكل أكثر تحديداً عن أهمية **الإجراءات المالية والإصلاحات التشريعية**، وأحياناً في محاضرة المواطنين حول ضرورة تحمل الآثار الجانبية الصعبة لتلك الإجراءات: «قفوا إلى جوار بلدكم مصر فقط لسته أشهر وسترون أن الأمور صارت أفضل بكثير مما هي عليه الآن»، بحسب ما **قاله** في ديسمبر ٢٠١٦. وفي مناسبات أقرب شرع السيسي في ترديد الرؤية الوردية لصندوق النقد الدولي بشأن استجابة الاقتصاد لتلك الإجراءات، خاصة بالتركيز على الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمؤشر مشجع على كون البلاد «على الطريق الصحيحة».

### ماذا حدث في الواقع؟

- مع وصوله للحكم بعد سنوات من التضخم ووسط أزمة من انقطاعات الكهرباء ونقص الوقود، تفادى نظام السيسي في البداية إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية، مفضلاً تحسين سياسات الاستثمار وإطلاق مشروعات كبرى، وذلك بمساعدة عشرات البلايين من التدفقات المالية من السعودية والإمارات والكويت. ووعدت الحكومة بتطوير ٢٦ مدينة ومركزاً سياحياً وتوسعة قناة السويس، وانطلق العمل في إنشاء عاصمة إدارية جديدة. غير أن هذه المشروعات **واجهت** عقبات متعددة في أوقات مختلفة، نتيجة انسحاب المطورين الأجانب وشركات الإنشاءات منها.
- مع تزايد ضغوط الموازنة أصدر النظام قرارات رئاسية بشأن عدد من الإصلاحات التشريعية الاقتصادية الرامية إلى تحسين المركز المالي وتطوير أدوات الإنفاق والاستدانة في القطاع العام والترويج للصادرات والحد من التضخم. وأجبرت الزيادة المتصاعدة في نفقة دعم الطاقة مصر في يوليو ٢٠١٤ على خفض دعم المواد البترولية بنسبة الثلث ورفع أسعار الكهرباء.
- بعد خفض قيمة الجنيه بنسبة ١١٪ في ٢٠١٥، قرر البنك المركزي تعويم الجنيه بشكل عام في العام التالي، ما أدى فوراً إلى فقدان الجنيه لأكثر من قيمته أمام الدولار واختفاء السوق السوداء للعملة الأجنبية بشكل شبه كامل.
- بينما لقي التعويم ترحيباً علنياً بوصفه خطوة مؤلمة لكنها ضرورية، فإنه أدى إلى تدهور أوضاع الكثير من المصريين، حيث ارتفع معدل التضخم ليصل ٢٤٪ في ديسمبر ٢٠١٦ وساد البلاد نقص في السلع الاستهلاكية والمستوردة. تم فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية وبعض أنواع الطعام وسلع التجميل، وارتفعت أسعار البوتاجاز والمواد البترولية بمتوسط ٤٠٪. رغم ذلك، فبعد وصوله إلى قرابة ٣٣٪ في يوليو ٢٠١٧ بدأ معدل التضخم الكلي في الانخفاض ليصل إلى ١٧٪ بحلول يناير ٢٠١٨ -وهو معدل ما زال أعلى بكثير من معدل ١٠٪ الذي كان سائداً خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ وأعلى كذلك من تنبؤ صندوق النقد الدولي.
- خلال سنوات حكم السيسي الأولى تلقت مصر تمويلاً خارجياً من عدد من المصادر، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي (رغم أن هذه التدفقات تعرضت للنقص أحياناً بسبب أزمات في العلاقات مع بعض دول المجلس)، والصين (اتفاقية لمبادلة العملة بقيمة ٢٠٦ بليون دولار تقريباً) وروسيا وبنك التنمية الأفريقي وتحالف من البنوك الدولية (قرض بقيمة ٢ بليون دولار). وعلى الرغم من ذلك فإن استمرار سوء الإدارة المالية والنقدية أدى إلى أزمة في النقد الأجنبي دفعت السيسي للتفاوض على قرض صندوق النقد الدولي كملاذ أخير في نهايات ٢٠١٦.
- تضمنت شروط قرض الصندوق تحرير سعر صرف الجنيه، والذي كانت قيمته قد انخفضت منذ انتخاب السيسي لتصل من ٧

سهولة إتقان المشروعات

أتي مصر في الترتيب  
١٢٨ من أصل ١٩٠  
دولة

إلى ١٨ جنيهاً أمام الدولار. وأدى تحرير سعر صرف الجنيه إلى زيادة في التدفقات المالية: حيث ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي إلى ٣٨,٢ بليون دولار بنهاية يناير ٢٠١٨ بعد أن كان قد انخفض إلى ١٥,٦ بليون دولار في يوليو ٢٠١٦. (لكن نسبة كبيرة من هذه الاحتياطات نتجة عن [اقتراض قصير الأجل](#) يجب سداه خلال العام القادم).

## معدل التضخم في مصر



## سعر صرف العملات الأجنبية



## مجموع الدين الخارجي المصري



- كان أحد الأهداف الأساسية لبرنامج الصندوق هو تخفيض الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٠٪ خلال ثلاث سنوات. وطالما مثل الدين العام مشكلة كبرى في مصر، حيث ارتفع الدين بمعدل ثلاثة أضعاف على مدى خمسة أعوام من ١,٣ تريليون جنيه مصري في يوليو ٢٠١٢ إلى ٣,٦٧ تريليون في إبريل ٢٠١٧. كما استهدف برنامج الصندوق معالجة التقييم الوهمي لمعدل صرف العملة المحلية، والتعامل مع ضعف الموارد المالية، وإصلاح نظام توجيه الدعم، ووقف ارتفاع عبء رواتب القطاع العام. وبعد البدء في تطبيق البرنامج أعلنت مصر في يناير ٢٠١٨ [تعديل](#) معدل النمو الاقتصادي المتوقع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ من ٤,٨٪ إلى ما بين ٥,٣ و ٥,٥٪.

- في عام ٢٠١٨ قام البنك الدولي بتصنيف مصر في المركز ١٢٨ من بين ١٩٠ دولة في مؤشر سهولة الأعمال، وهو المركز نفسه الذي احتلته مصر عندما تولى السيسي الرئاسة، لكنه متأخر عدة مراكز مقارنة بالمركز ١٢٢ الذي احتلته مصر في ٢٠١٧. وأقر البنك الدولي بتحسين التشريعات الاقتصادية لحماية الاستثمار لكنه أشار إلى ازدياد صعوبة تسجيل الممتلكات.

- وإلى جانب البيئة التشريعية المقيدة (التي تعهدت الحكومة علناً بإصلاحها) وأخذت عدة [خطوات](#) في هذا الصدد) فإن مناخ الأعمال يعاني أيضاً من الفساد وضعف الشفافية وهيمنة الصناعات المملوكة للدولة (وخاصة المملوكة للجيش). ولا توجد إحصائية معلنة بشأن حجم مشاركة الجيش في الاقتصاد (خاصة وأن الكثير من شركاته مملوكة لضباط متقاعدين أو مسجلة ككيانات شبه خاصة)، لكن [التقرير](#) الأول بشأن قرض الصندوق تضمن تعبيراً من صندوق النقد الدولي نفسه عن بعض القلق بشأن توسع الجيش في الأنشطة الاقتصادية الخاصة.

- تجاوز الخفض الضخم في الإنفاق الحكومي في مصر حتى آمال صندوق النقد الدولي، ما قلل من عجز الموازنة ليصل إلى ١,٩٪.

من الناتج الإجمالي القومي في ٢٠١٧/٢٠١٦ وهو أقل معدل **بلغه** على مدى خمس سنوات. لكن خفض العجز جاء على حساب الخدمات العامة: فقد انخفض الإنفاق على التعليم على سبيل المثال من نسبة منخفضة أصلاً هي ٣,٠٥٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نسبة أكثر انخفاضاً هي ٢,٦٪ من الناتج الإجمالي القومي في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. وانخفض كذلك الإنفاق على الصحة من ١,٤٣٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ١,٣٤٪ من الناتج الإجمالي القومي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. وأدت هذه الانخفاضات إلى اتساع الفجوة بينها وبين الالتزام الوارد في الدستور بإنفاق ٦٪ على التعليم و٣٪ على الصحة.

- وكبديل عن الإنفاق العام احتفت الحكومة ببرنامج **تكافل وكرامة** لدعم النقدي، والذي استهدف الوصول إلى ١٠٧ مليون أسرة من بين أكثر المصريين فقراً بحلول يونيو ٢٠١٧. ولكن جهاز الإحصاء المصري قدر عدد المواطنين تحت خط الفقر برقم ٢٤ مليوناً في ٢٠١٥، أي حتى قبل الارتفاع الكبير في التضخم.
- رغم انخفاض الإنفاق على الصحة، فإن مصر شهدت بعض مبادرات الصحة العامة الناجحة تحت حكم السيسي، بما في ذلك توسيع مظلة التغطية التأمينية على الفقراء في إطار قانون جديد للتأمين الصحي والبرنامج الشهير للقضاء على الفيروس الكبدى (سي) بحلول عام ٢٠٢٢ عبر توفير العلاج منخفض الثمن، والذي غطى ١٠٨ مليون مواطن من بين حوالي ١٢ مليون يحملون الفيروس.

### ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

مع سيطرة السيسي على الحكم في أعقاب انتخابات مدارة بعناية فائقة سيكون الطريق ممهداً أمامه للاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي دون خشية من الرأي العام. سيستمر تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وستتمكن الحكومة في الغالب من الحصول على استثمارات ومعونات أجنبية لتحفيز النمو وتقليل دعم الوقود وهو ما من شأنه تحسين وضع الموازنة. سيستمر الإنفاق الحكومي خاصة في المشروعات الكبرى- في لعب دور تحفيزي كبير في النمو على المستويين القصير والمتوسط، رغم أن تلك المشروعات تمتص قدرًا كبيرًا من موارد البلاد من أجل أهداف غير عاجلة وبعيدًا عن الاستثمارات المطلوبة في مجالات أخرى كالصحة والتعليم. وتوفر اكتشافات حقول الغاز والبتروال البحرية إمكانات لتنمية الاقتصاد وزيادة عائدات الصادرات. وسيبدو الحساب الختامي للحكومة في صورة أفضل صحة مع تحسين معدل تحصيل الضرائب وتخفيض رواتب القطاع العام تدريجيًا. سيظل التضخم يمثل هاجسًا لكنه يفترض أن يظل تراجع بعد أن وصل ذروته في ٢٠١٧.

من المتوقع أن يستمر القطاع الخاص في مواجهة تحديات عديدة في المستقبل. فشرركات الأعمال تجد نفسها كثيرًا أمام منافسة مع الشرركات المملوكة للدولة أو للجيش، خاصة في مجال التنافس على العقود الحكومية المتعلقة بمشروعات الدولة الكبرى. وازداد الانخراط العلي للجيش في الاقتصاد ولا يتوقع أن يبدأ قريبًا في الانخفاض. تعثرت بعض مبادرات تيسير الإجراءات البيروقراطية- بما في ذلك الوعد بإتاحة إمكانية إنشاء الشرركات عبر استمارة واحدة- وهو ما تسبب في إعاقة الاستثمارات واستمرار جزء ضخم من الاقتصاد المحلي خارج الاقتصاد الرسمي.

من المرجح أن تزيد الحكومة من إنفاقها على الخدمات الاجتماعية، فقد تعهدت بتوسيع برنامجي تكافل وكرامة، كما تضمنت شروط قرض صندوق النقد الدولي الدعوة إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة ودعم الغذاء. ويلزم الدستور المصري الحكومة بإنفاق ٣٪ على الصحة و٤٪ على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن معدل الإنفاق الحالي أقل من ذلك بكثير، ومن غير الواضح ما إذا كانت تلك التعهدات والخطط ستؤدي إلى تحسين في مخرجات القطاعين.

لا يزال هناك غياب في خطط التنمية طويلة الأجل للمناطق المهمشة، ولا توجد مؤشرات على أن يتغير ذلك قريبًا. بل إن خطة قومية للتنمية الاقتصادية أعلن عنها مؤخرًا خفضت من المخصصات المالية للصعيد بمعدل الثلث تقريبًا. وأعلنت الحكومة في بدايات ٢٠١٨ عن برنامج للتنمية الزراعية في سيناء، لكن خططًا مماثلة في الماضي كانت قد بقيت دون تنفيذ.



## 5- النوع الاجتماعي والجنسانية

### بماذا تعهد السيسي؟

طوال ولايته الأولى حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على تأكيد اهتمامه الشخصي بقضايا النساء. فعند حديثه عن وباء التحرش الجنسي الذي اجتاحت البلد **قال** السيسي في مقابلة مع CNBC في نهايات ٢٠١٧ «بشكل شخصي أقول ذلك كرسالة للمجتمع المصري أن المرأة يجب تقديرها». وعندما تعرضت امرأة لاعتداء جنسي جماعي وحشي في يونيو ٢٠١٤ التقط السيسي صورة بجوار فراشها، **معبّرًا** عن أسفه بسبب «التعدي على شرفنا». أما على مستوى السياسات فإن السيسي لم يطرح إجراءات أو توجهات محددة للتعامل مع الحقوق والمساواة المرتبطتين بالنوع والجنسانية، باستثناء الإشارات العمومية لأهمية احترام حقوق النساء وتمكينهن. **وأعلن** السيسي ٢٠١٧ «عام المرأة»، إلى جانب **خطة متعددة المستويات** صدرت عن المجلس القومي للمرأة التابع للدولة. ورغم الإدانة الدولية للقبض على الأشخاص ومحاكمتهم بتهم «الفجور» وهي تهمة تستعمل عادة لمقاضاة المثليين والمثليات ومزدوجي/ات الميول الجنسية ومتحولي/ات الجنس (مجتمع الميم)- فإن السيسي لم يعلق على هذا الأمر.

### ماذا حدث في الواقع؟

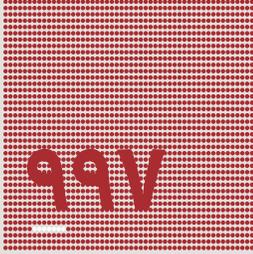
- **زادت** الحالات الموثقة من التحرش والاعتداء الجنسي مع تزايد مشاركة النساء في الاحتجاجات والأنشطة العامة منذ ٢٠١١. واضطرت الزيادة في عدد تلك الحوادث وظهورها والوعي بها عددًا من السياسيين من بينهم السيسي إلى الحديث عن تلك المشكلة، ولكن عنف الدولة ضد النساء استمر دون مواجهة. وفي حكم تاريخي في ١٤ يوليو ٢٠١٤ أذانت محكمة مصرية تسعة رجال وحكمت عليهم بين ٢٠ عامًا والسجن المؤبد بتهمة الاعتداء الجنسي على النساء قرب ميدان التحرير. واستمرت الحملات المناهضة للتحرش والعنف الجنسين طوال ٢٠١٦، غير أن التباين استمر بين التقارير الحكومي وتقارير النشطاء خلال إجازة عيد الفطر. فقد أعلن المجلس القومي للمرأة التابع للدولة عددًا منخفضًا من شكاوى التحرش التي تلقاها على خطه الساخن، بينما أعلنت جماعات الناشطين أعدادًا أكبر، وتم حرمان عدد من المجموعات البارزة مثل «شفت تحرش» من المشاركة في الرصد.
- بالرغم من الحملات الرسمية ضد ختان الإناث مؤخرًا، فإن الممارسة لم يتم تجريدها إلا منذ ٢٠٠٨. ومن وقتها **انخفض** معدل الممارسة بين الفتيات في عمر ١٥-١٧ سنة من ٧٤ إلى ٦١٪، لكن ٩٠٪ من النساء الأصغر من ٤٩ سنة كن قد **تعرضن** للختان حتى عام ٢٠١٥. وشهد عام ٢٠١٥ لأول مرة محاكمة وإدانة طبيب - يدعى رسلان فضل- بسبب وفاة طفلة في الثالثة عشرة من عمرها نتيجة إجراء الختان، وإن كانت تلك الحالة قد أوضحت مدى صعوبة مكافحة الممارسة. فقد **أخلى سبيل فضل** بعد القبض عليه بقليل بعد أن تصالح مع أسرة الفتاة واستمر في ممارسة عمله كطبيب.

- في عام ٢٠١٦ **أصدر** البرلمان قانونًا جديدًا شدد من عقوبة ممارسة ختان الإناث في أعقاب جدل أثاره تعرض طفلة للوفاة أثناء ختانها في السويس، فضلًا عن الجدل الذي أثاره إخلاء سبيل فضل. وبموجب التعديل التشريعي فإن من يقومون بإجراء ختان الإناث أصبحوا يواجهون عقوبة السجن بين خمسة وسبعة أعوام، على أن تصل العقوبة إلى ١٥ عامًا إن أدى الإجراء إلى الإعاقة أو الوفاة. كما نص التعديل على معاقبة والدي الفتاة بعقوبة تصل إلى ثلاث أعوام في السجن. وبعد تمرير القانون أصدر النائب العام مذكرة لجميع وكلاء النيابة أكدت على أهمية تطبيق القوانين المناهضة لختان الإناث؛ لكن عدد المحاكمات بتهمة إجراء تلك الممارسة لا يزال منخفضًا للغاية.

- تحققت بعض المكاسب فيما يتعلق بحق النساء في الميراث بسبب قانون صدر في بداية العام الجاري حمل عقوبات مشددة لكل من يسعى لحرمان امرأة (أو رجل) من ميراثها الشرعي. لكن هذا التقدم ظل محدودًا؛ فعندما طالب الرئيس التونسي في خطاب بالمساواة في الإرث رد الأزهر بإدائته، حيث اعتبر المساواة في الميراث مخالفة للإسلام **و«غير قابلة للنقاش»**.

- ظلت مصر من أسوأ البيئات في العالم لمشاركة النساء في الاقتصاد طوال (وما قبل) رئاسة السيسي. فقد حلت مصر في المركز ١٣٤ من بين ١٤٤ دولة في **مقياس فجوة النوع العالمي لعام ٢٠١٧** الصادر عن المنتدى

### التحرش بالمرأة



تم التحرش بـ ٩٩٧ من أصل ١٠٠٠ سيدة

### ختان الإناث



من البنات بين سن ١٥ و١٧ سنة قد أجروا عمليات الختان



من السيدات تحت سن ٤٩ سنة قد أجروا عمليات الختان

تأتي مصر في المركز ١٣٤ من أصل ١٤٤ دولة

## البرلمان المصري



■ إناث  
■ ذكور

## Egypt Judiciary



■ إناث  
■ ذكور

## Egypt Workforce



■ إناث  
■ ذكور

الاقتصادي العالمي، في تراجع عن العام السابق فيما يخص مشاركة وفرص النساء في قوة العمل. (ومثل هذا المركز تراجعًا إجماليًا منذ تولي السيسي للرئاسة عام ٢٠١٤، حين جاءت مصر في المركز ١٢٩ من بين ١٤٢ دولة). **وأشارت** بيانات البنك الدولي إلى أن النساء شكلن ٢٣٪ فقط من قوة العمل في مصر منذ ٢٠١٣.

• تحتل النساء عددًا من المناصب الوزارية البارزة في مصر، بما في ذلك وزارتي التضامن الاجتماعي والهجرة وشؤون المصريين في الخارج. وتم **تعيين** أول امرأة في منصب المحافظ في ٢٠١٧، كما تشغل النساء ٨٧ مقعدًا في البرلمان، بما يشكل ١٥٪ من إجمالي المقاعد. وجاءت هذه النسبة القياسية من مقاعد البرلمان نتيجة **كوتا** تم النص على تطبيقها لمرة واحدة في انتخابات ٢٠١٥ البرلمانية. لكن **حرمان** النساء استمر من شغل المقاعد القيادية في أغلب اللجان البرلمانية الهامة.

• استمر التهميش الكبير للنساء في سلك القضاء، حيث لا يتجاوز عددهن أكثر من **١١ قاضية من بين ١٦ ألف** من القضاة. وفي نهاية ٢٠١٧ تقدمت النائبة نادية هنري بمشروع قانون لضمان إنهاء التمييز في تعيينات القضاء بعد أن تقدمت المحامية البارزة أمنية جاد الله بطلب للتعيين في مجلس الدولة تم رفضه دون أسباب. وتقدمت جاد الله بطعن قضائي لمطالبة مجلس الدولة بتعيين النساء، لكن الطعن تم رفضه بدعوى اختصاص مجلس الدولة وحده بتحديد معايير تعيين قضاة.

• ازداد الهجوم على المنظمات المدنية والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجال حقوق النساء والنوع والجنسانية ضمن حملة عامة ضد المجتمع المدني (انظر قسم الحقوق والحريات). وواجهت مراكز ومنظمات مشهورة قانوناً خطر الإغلاق، ومن بينها مركز قضايا المرأة المصرية، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، ونظرة للدراسات النسوية. كما واجهت مجموعات ومبادرات غير رسمية أخرى عقبات في مواصلة عملها من خلال حرمانها من الترخيص أو تعرض أفرادها للمضايقات أو منع وصولها إلى التمويل اللازم. وتعرضت ناشطات حقوقيات لمضايقات (خاصة المضايقات على أساس النوع وغيرها)

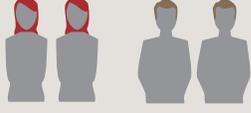
ومحاكمات وقرارات بالتحفظ على الممتلكات وحالات من القبض **وقرارات بالمنع من السفر**. لا يجرم القانون المصري الممارسات الجنسية المثلية بشكل صريح، لكن الشرطة عادة تستهدف أفراد مجتمعات الميمر بهم مثل «الفجور» والدعارة. وازداد اعتماد الشرطة على تطبيقات المواعدة من أجل استهداف أفراد تلك المجتمعات، الذين يتعرضون كثيرًا للاعتداءات البدنية والفحوص الشرجية التي تجبرهم على الاختباء تحت الأرض. وبين نهايات ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦ وثقت منظمة التضامن مع مجتمع الميمر المصري ١١٤ قضية جنائية استهدفت ٢٧٤ شخصًا.

• في عام ٢٠١٧ تدهور وضع مجتمع الميمر في مصر بشكل بالغ: فبعد حفل لفريق مشروع ليلي في القاهرة استخدمت الشرطة تطبيق الفيسبوك من أجل استهداف مجموعة من حضور الحفل الذين لوحوا بعلم قوس قزح، وتم القبض على ٦٥ شخصًا على الأقل على خلفية هذا الحدث، وشتت وسائل الإعلام ونواب البرلمان وأفراد عاديون حملة شرسة ضد مجتمع المثليين طالبت بالمزيد من ملاحقتهم.

## ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

منذ انتخاب السيسي جرى التعامل مع قضايا النوع والجنسانية من منظور بالغ الضيق، حيث تم حصرها في إطار أبوي يفضل الإشارات الرمزية تجاه النساء «الفاضلات» على حساب التغيير التحرري الحقيقي. وكرس السيسي هذا الإطار عبر الظهور بصورة الحامي لحقوق النساء. وبينما كانت زوجات رئيس الجمهورية في الماضي تلعب دور رموز نسوية الدولة، فإن السيسي احتكر هذا الدور ليظهر بصورة الرمز الأبوي بينما أبقى زوجته نفسها بعيدًا عن الأضواء. ولا يشير هذا المنظور بالخير فيما يتعلق بالاحترام المستدام لحقوق النساء وذوي

## جنسانية غير ممثلة للأعراف السائدة



٣٣٩

على ذمة التحقيقات

توجهات النوع والجنسانية المخالفة للسائد ومشاركتهم المساوية كمواطنين خلال الفترة المقبلة. لم يظهر التراجع عن المكاسب التي تم انتزاعها بصعوبة في هذا المجال بعد ٢٠١١ في صورة هجمات من الدولة على حقوق النساء، وإنما في شكل هيمنة متزايدة للدولة على المجال العام وقيود مشددة على عمل المجتمع المدني. ومع تزايد هذه الهيمنة في ظل تركيز المؤسسات القانونية والسياسية تحت قبضة السيسي (كما ورد في قسم المؤسسات القانونية والسياسية) فإن من المتوقع أن يستمر تهميش النساء. وبهذه الوسائل فحتى في غياب تشريعات منظمة لقضايا النوع والجنسانية فإن أي خروج على التصور الرسمي لها سيظل يعامل كفعل إجرامي، وسيستمر تهديد المنظمات المدنية المحلية، حتى لو لم يقتصر دورها سوى على تقديم الخدمات الأساسية والتوعية للنساء. وتثير تلك الانتهاكات القلق بشكل خاص لأنها تكرر للمزيد من الانتهاكات. ففي أوقات الأزمات تتعرض النساء ومجتمعات الأفراد من ذوي أنماط النوع والجنسانية المخالفين للسائد للمزيد من التهميش. وبالرغم من بعض الخطوات الإيجابية فيما يتعلق بزيادة مشاركة النساء في الحكومة فإن الفترة الثانية من رئاسة السيسي تنبئ باستمرار التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء وغيرهم من الأفراد المخالفين للتعريف الرسمي بشأن النوع والجنسانية.



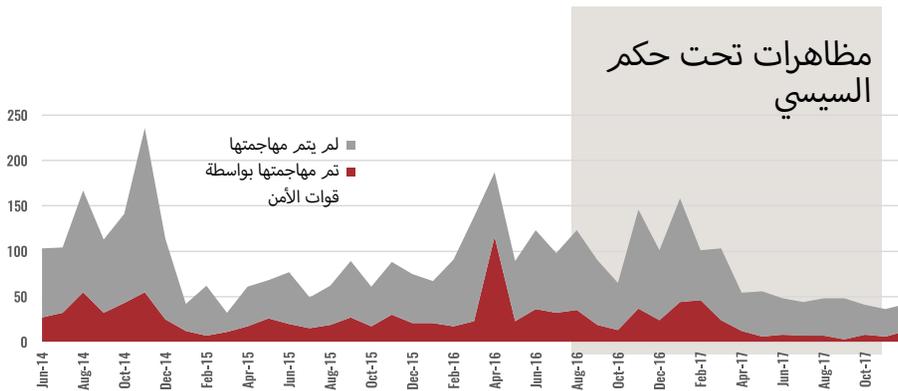
## ٦- الحقوق والحريات:

### بماذا تعهد السيسي؟

خلال ولايته الأولى أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي على احترامه لحقوق الإنسان و**إنفتاحه** على الإعلام، **نافيًا** أي ادعاء بوجود سجناء سياسيين في مصر. (جاءت هذه التصريحات بشكل شبه حصري استجابة لتساؤلات الإعلام الأجنبي، بينما لم يتطوع بالحديث مسألة الحقوق والحريات في تصريحات محلية إلا نادرًا). في الوقت نفسه اتسم خطاب السيسي بشأن الحقوق والحريات بالنسبية، والذاتية، والاستثنائية، حيث أكد مرارًا على أن مصر تختلف عن **الدول الغربية** وبالتالي يجب أن تتعامل مع قضايا الحقوق والحريات في **سياقها** المختلف والفريد. وفي هذا السياق فإن السيسي بدلاً من التعرض للحقوق والحريات كقواعد أخلاقية فإنه اكتفى بالتأكيد المتكرر على التزامه بـ **«سيادة القانون»**. وأخيرًا فقد استمر السيسي في التأكيد على أن مسؤوليته الأساسية هي **الحفاظ** على أمن واستقرار البلاد (انظر قسم الأمن)، ملمحًا لأن حماية الحقوق والحريات تأتي كهدف ثانوي في الأهمية.

### ماذا حدث في الواقع؟

- خلال سنوات السيسي الأربعة في الحكم اقترب المجتمع المدني الذي ازدهر بعد ٢٠١١ من أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. وتضمنت الخطوات التي اتخذها لخنق حرية التنظيم كلاً من ملاحقة العاملين في المجتمع المدني وإغلاق المنظمات المدنية وإصدار قانون شديد القمع لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في منتصف ٢٠١٧. واقتضت السلطات مقر المنظمات الأهلية، وألقت القبض على العاملين فيها، وفرضت حظر السفر عليهم، كما أغلقت الحكومة العشرات من المنظمات الخيرية في جميع أنحاء البلاد بسبب شكوك في ارتباطها بمرموز من الإخوان المسلمين. وتصاعد هذا الهجوم بشكل شديد في ٢٠١٦ مع فتح قضية التمويل الأجنبي (رقم ١٧٣) التي استمرت بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ والتي يواجه بمقتضاها ناشطو المجتمع المدني البارزون عقوبة تصل إلى السجن مدى الحياة بموجب المادة ٧٨ من قانون العقوبات والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الأهلية.
- استمر تقييد حرية التجمع السلمي في ظل حكم السيسي وذلك على الرغم من **حكم** أصدرته المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة رقم ١٠ من قانون التظاهر، والتي كانت تقوض وزارة الداخلية في منع التظاهرات. واستمر ذلك القانون في **تقييد** أماكن وحجم المظاهرات عبر منح نفس السلطة إلى القضاء، كما ظلت وزارة الداخلية تلعب دورًا بارزًا في تقييد التجمعات العامة. ووفقًا للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان فقد شهدت البلاد ٤٣٩٨ احتجاجًا في ظل رئاسة السيسي، وتعرض ثلاثة من كل أربعة منها على الأقل لهجوم قوات الأمن. كما تحول **القبض والاحتجاز** الاستباقي لقادة الاحتجاجات أو الأشخاص المتوقعه مشاركتهم فيها ممارسة معتادة.
- استخدمت قوانين أخرى في تقييد حريات التنظيم، كما ظهر في توجيه **اتهامات** تتضمن استعمال القوة والإرهاب ضد مئات من المتظاهرين احتجاجًا على موافقة الحكومة المصرية على نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية. وبالمثل، فقد أُلقي **القبض** على ٢٤ نويًا في أسوان في سبتمبر ٢٠١٧ بسبب مشاركتهم في مسيرة دعت إلى حقهم الدستورية في **العودة** إلى أرض أجدادهم، وأحيلت قضيتهم إلى محكمة أمن دولة طوارئ بموجب قانون الطوارئ.
- في ظل حكم السيسي **أصبحت** مصر أحد أسوأ سباني الصحفيين في العالم. فحينما تولى السيسي الحكم كان عدد الصحفيين السجناء في مصر ١٨ صحفيًا. ولا يزال ١٥ منهم في السجن، أضيف إليهم ٢٥ صحفيًا آخرون بسبب ممارسة عملهم، ووفقًا لبيانات لجنة حماية الصحفيين.
- استخدمت أدوات أخرى في تقييد حرية الصحافة في عهد السيسي. فقد أصدرت الحكومة قرارات بحظر النشر في تحقيقات بعينها، واستحدثت عقوبة

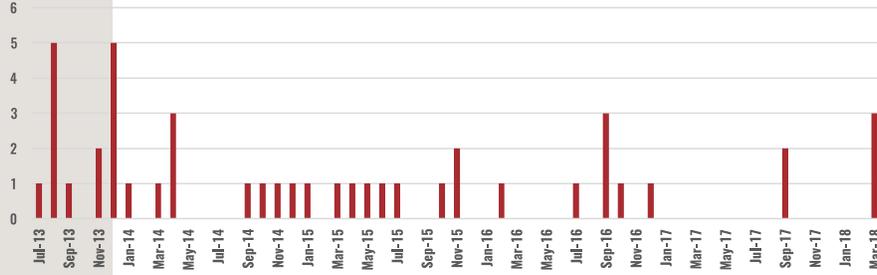


بالسجن لمدة عامين لكل من ينشر أخباراً تخالف البيانات العسكرية فيما يخص الإرهاب. حتى الإعلاميون الموالون للدولة تعرضوا لملاحقات، مثلما ظهر في **القبض** على خيري رمضان بتهمة «إهانة الشرطة» بعد أن ناقش رواتب الضباط في برنامجه التلفزيوني.

• **حجبت** السلطات ٤٩٦ موقعاً إلكترونيًا على الأقل، من بينها مواقع صحفية مثل مدى مصر وهافبوست عربي، وخدمة AMP التي أدى حجبها إلى منع الوصول إلى آلاف المواقع الإلكترونية. **وتوسعت** الدولة (وخاصة أجهزة المخابرات) في تدخلها في وسائل الإعلام الخاصة، عبر الاستحواذ على قنوات مثل أون تي في أو تأسيس قنوات مثل دي إم سي التابعة للجيش. وبينما تعمل تلك القنوات نظرياً كمحطات خاصة فإن اقتحام الدولة لمجال الإعلام الخاص مثل تصعيدياً جديداً في محاولة النظام التحكم في ما يصل المصريين من أخبار.

• رغم أن القانون ينص على حد أقصى للحبس الاحتياطي لا يتجاوز سنتين، فقد **وثقت** المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ١٤٦٤ حالة حتى ٢٠١٦ تجاوز فيها الحبس الاحتياطي تلك المدة. ولا يزال هذا العدد في ازدياد. كما استمرت المحاكمات القضائية الجماعية في عهد السيسي، ففي محاكمة واحدة خضع لها ١١٦ متهمًا بالتظاهر مرة واحدة أصدرت المحكمة حكماً بالسجن المؤبد على طفل في

### صحفيين معتقلين



الثالثة من عمره (وإن كان الحكم جرى إلغاؤه لاحقاً).

• استمرت المحاكمات المسيسة أمام كل من المحاكم الاعتيادية والعسكرية، اعتماداً على أدلة متهاقنة أو شهادات شفوية من ضباط الأمن أو اعترافات منتزعة نتيجة التعذيب والإخفاء. وفي بعض الأحيان أدت هذه المحاكمات غير العادلة إلى أحكام بالإعدام، بما في ذلك بحق الصحفيين إبراهيم هلال وعلاء سيلان وأسماء الخطيب، في أحكام غيابية من محكمة عادية وضد ثمانية أشخاص في محاكمة واحدة أمام محكمة عسكرية. وأدت تلك الممارسات إلى انتهاكات سافرة لحق المواطنين في **المحاكمة العادلة**.

• ارتفع معدل تنفيذ أحكام **الإعدام** بشكل غير مسبوق منذ نهايات ٢٠١٧. وتضمنت هذه الحالات، التي نفذت في الأغلب أيام الثلاثاء، إعدام مدنيين حكمت عليهم محاكم عسكرية، وجاءت في سياق ما سبقت الإشارة إليه من **أحكام جماعية بالإعدام ومحاكمات مسيسة**. وأدى تنفيذ تلك الأحكام إلى صدور إدانة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي دعا إلى الوقف الفوري لتنفيذ الإعدامات.

• توسعت أجهزة الأمن في استخدام التعذيب والإخفاء القسري في ظل رئاسة السيسي، **ووصل** ذلك إلى معدلات مثيرة للقلق، خصوصاً بعد ٢٠١٦. وفي الذكرى الخامسة لانتفاضة ٢٥ يناير تعرض طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني **للاختفاء**، ثم عثر على جثمانه وتبين تعرضه للتعذيب حتى الموت. (ويجمع المراقبون على أن أجهزة الأمن تورطت في مقتله، رغم عدم توجيه رسمية حتى الآن). وقام مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب **بتوثيق** ٥٣٥ حالة تعذيب فردية و٣٠٧ من حالات العنف الجماعي في عام ٢٠١٦، بينما بلغ العدد في **٢٠١٥** ٦٤٠ حالة فردية و٦٠ حالة جماعية.

• أشارت التقارير إلى عدة حالات من تعذيب وحتى قتل الباعة الجائلين بما في ذلك حالة بائع السمك مجدي مكين في الإسكندرية، وبائع الشاي مصطفى عبد القادر في ضاحية الرحاب بالقاهرة،

### مواقع محجوبة



وسائق التاكسي محمد عادل دربكة في ضاحية الدرب الأحمر في القاهرة. وأدت تلك الحالات إلى تظاهرات احتجاجية تبعتها بعض الإصلاحات الطفيفة في العمل الشرطي وتوجيه اتهامات جنائية ضد المتورطين.

### ما المتوقع خلال فترة ثانية من رئاسة السيسي؟

استخدمت الإشارات المتكررة لأهمية «سيادة القانون» في خطابات السيسي كاستراتيجية للظهور بواجهة ليبرالية وديمقراطية في مواجهة المجتمع الدولي، لكن تلك الواجهة أخفت خلفها فترة رئاسية أولى شهدت توسعاً مستمراً في معنى القانون الذي أصبح أداة لانتهاك حقوق الإنسان بشكل «قانوني»، وهو ما مهد الطريق أمام استمرار استعمال القوانين كأداة لانتهاك الحقوق بمعزل عن أي قيود خلال الفترة الرئاسية الثانية. ومن ناحية أخرى فلا يوجد أي سبب لتوقع انحسار في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بالمخالفة للقوانين، خاصة بعد أن أصبحت الخطوط الحمراء أكثر تعسفاً وطالت الانتهاكات حتى الدائرة المقربة للسيسي. أدى كل ذلك إلى فرض مناخ من الخوف والإرهاق أثر في الكثير من المدافعين والدعاة المخضرمين في مجال حقوق الإنسان. وفي ضوء تراجع محاولات التنظيم وتزايد معدلات القمع فإن مصر تتحول إلى طنجة ضغط تهدد باندلاع احتجاجات أكثر تلقائية وفوضوية. وقد أشارت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بالفعل إلى هذا النمط من الاحتجاجات العشوائية التي أصبح يستخدمها المتظاهرون المحسوبون على الإخوان المسلمين في محاولة تفادي ضربات قوات الأمن.

بسبب هذا السلاح المزودج من الانتهاكات بموجب القانون وإشاعة مناخ من انتهاك القانون في عدد من قطاعات الدولة (كما في الشرطة والجيش وتحديدًا في حالة أجهزة الاستخبارات) فإن الأمر سيتطلب جهداً هائلاً من الإصلاح التشريعي والقضائي والأمني في المستقبل لتجاوز آثار هذه الفترة. وبعد أن تم القضاء على محاولات التنظيم المجتمعي ومع استمرار جهود تهميش كل الدعوات إلى تلك الإصلاحات، فإن الوضع الحالي لا يمكن تغييره إلا في ظل إرادة سياسية ضرورية وغير متوقعة في الوقت ذاته. أما المجتمع الدولي فقد أشاح بنظره عمومًا بعيدًا عن تلك الانتهاكات، ما شكل تشجيعًا غير مباشر للسيسي وأجهزته الأمنية على الاستمرار في نفس المسلك.

وأخيرًا، فبينما كانت الصحافة الأجنبية في الماضي قد تمتعت عمومًا بقدر أكبر من الحرية في العمل (باستثناء القيود المفروضة على الجزيرة) فإن الهجمات الرسمية مؤخرًا والتي استهدفت مصداقية وسائل إعلام كبرى كالنيويورك تايمز والبي بي سي والمناقشات التي جرت في البرلمان بشأن وسائل الإعلام الأجنبي المتهمه بترويج «أخبار كاذبة» تعد مؤشرات على أن الإعلام الأجنبي قد يواجه خلال فترة السيسي الرئاسية الثانية اعتداءات مماثلة لتلك التي تعرضت لها خلال الفترة الأولى ووسائل الإعلام المحلية.



The Tahrir Institute  
for Middle East Policy

1140 Connecticut Ave NW Suite 505 Washington, DC 20036  
office 202 969 3343 | fax 202 480 2178 | [timep.org](http://timep.org)